

البرلمان الأوروبي نحو قرارات عقابية تاريخية بحق السعودية بسبب جريمة اغتيال خاشقجي قد تصل إلى التحفيض الدبلوماسي ومنع القادة السعوديين من زيارة أوروبا

ومراقبة الأموال السعودية والنظر في محاكمة المتورطين في الجريمة أمام القضاء الدولي
بروكسل - "رأي اليوم":

من المنتظر أن يتقدم البرلمان الأوروبي بتوصيات وقرارات ضد المملكة العربية السعودية بسبب مقتل جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول يوم 2 أكتوبر، وقد تعتبر الأكثر تشددا في تاريخ أوروبا وقد تفوق تلك التي فرضت على دول مثل ليبيا وإيران سابقا وقد تصل إلى التحفيض الدبلوماسي. وأعربت معظم الدول الأوروبية عن رفضها المشاركة في مؤتمر الاستثمار السعودي المرتقب يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين، وأعلنت لاحقا عن رفضها للرواية التي قدمتها السلطات السعودية حول مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

وتزعمت هذا الرفض مستشاره المانيا أنجليكا ميركل التي تشكي في صحة هذه الرواية وتطالب بتحقيق شفاف، ويعتقد الأوروبيون في تورط هرم السلطة في السعودية، في إشارة الى ولي العهد محمد بن سلمان.

ويهدد القادة الأوروبيون بعقوبات في حق السعودية، ويبقى البرلمان الأوروبي ربما الجهة التي ستتقدم بأقصى العقوبات بحقها.

وكشفت مصادر تابعة لجمع أحزاب الخضر واليسار الراديكالي في البرلمان الأوروبي إعداد مشروع توصيات وقرارات لتقديمها على وجه السرعة الى رئاسة البرلمان الأوروبي لمناقشتها، وتشمل إجراءات عقابية شديدة في حق السعودية.

وقال مصدر من تجمع أحزاب الخضر لجريدة "رأي اليوم" أن هذا التجمع سيتقدم بمقترن منع القادة السعوديين من زيارة أوروبا بحظر التأشيرات عنهم، ومراقبة الأموال السعودية في البنوك الأوروبية ثم النظر في محاكمة المتورطين في هذه الجريمة أمام القضاء الدولي إذا تبين أن ولي العهد وراء مقتل جمال خاشقجي وتماطل القضاء السعودي في محاكمته، ولا يستبعد المصدر التحفيض الدبلوماسي الأوروبي في

الرياض.

ويعتبر البرلمان الأوروبي المؤسسة الأوروبية التي اتخذت إجراءات مناهضة للسياسة السعودية، فقد أصدرت قرارات توصي الدول الأوروبية بحظر بيع الأسلحة للسعودية، ثم منحت جائزة ساخاروف لحرية الرأي إلى رؤوف بدوي سنة 2015.

واعتاد البرلمان والحكومات الأوروبية الاختلاف حول اتخاذ عقوبات ضد دول معينة، ولكن هذه من المرات القليلة التي فيها تواافق بين الطرفين على معاقبة بلد ما وهي العربية السعودية.